

الهجرة غير الشرعية: "الانشغال الأمني الأوروبي في منطقة المتوسط"

Illegal immigration: "The European Security Concern in the Mediterranean Region"

د/ جويدة حمزاوي

جامعة سطيف2، الجزائر

hamzaoui.djaouida@gmail.com

الملخص:

في منطقة المتوسط تفاقمت مشكلة الهجرة غير الشرعية خاصة في منطقة المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي الفقير، وخطر انتقالها إلى أوروبا التي ترفض استقبال مزيد من المهاجرين غير المؤهلين، وذلك لما يرافق هذه الظاهرة من تهديد للأمن في منطقة المتوسط والأمن داخل القارة الأوروبية. فالهجرة غير الشرعية كظاهرة عابرة للحدود وللأقاليم تشكل رهانا اجتماعيا، فالشمال ينظر إلى العلاقة مع الجنوب على أنها علاقة تترجم بأزمة حول مسألة اندماج المهاجرين والذي يولد أزمة تعدد ثقافات، أما الجنوب فينظر للعلاقة مع الشمال على أنها تعبر عن التوتر الناجم عن موجة التحديث على الطراز الغربي، فالتحدي الأساسي في هذه القضية يأخذ طابع الهوية والتقاء الثقافات.

من هنا، تصبو هذه الورقة إلى تقصي الإشكالات التي تطرحها هذه الظاهرة في منطقة المتوسط، وتحديد أهميتها كهاجس أمني ضمن الأجندات السياسية الأوروبية، وكمحدد أساسي في معادلة الأمن الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: المتوسط؛ الهجرة غير الشرعية؛ منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي؛ رهان اجتماعي؛ الأمن الأوروبي.

Abstract:

In the Mediterranean region, the problem of illegal immigration has worsened, particularly in the Maghreb and the Sahel-poor African countries, and the danger of its transfer to Europe, which refuses to receive more unqualified immigrants, and that is accompanied this phenomenon by a threat to security in the Mediterranean region and security within the European continent. Illegal immigration is a cross-border and regions phenomenon constitute a challenge socially, North is seen as the relationship with the South as translate into a crisis on the issue of the integration of immigrants, which generates a multiplicity of cultures crisis, and the south are seen as the relationship with the north as expresses the tension caused by the Western-style modernization wave, The fundamental challenge in this case takes the character of identity and the convergence of cultures.

This paper aims to investigate the problems posed by this phenomenon in the Mediterranean region, and clarify its importance as a security obsession within the European political agendas, and as a key determinant in the equation of European security.

Keywords: Mediterranean, Illegal immigration, Maghreb and Sahelian region, socially challenge, European security.

مقدمة:

أفرزت التحولات البنيوية الكبرى في السياسة العالمية نمطا جديدا من التصورات والإدراكات حول "الأمن" و"التهديد"، من حيث المفهوم، المصدر والطبيعة، فعلى عكس التهديد الشيوعي الذي كان "عسكريا" بالدرجة الأولى، صار التهديد الجديد شاملا ومركبا، لذا أصبحت المقاربة الجديدة لمسائل الأمن الأوروبي تركز على ضرورة تحديد طبيعة التهديد القادم من الجنوب. تبعا لذلك، تحول الإدراك الأوروبي لإشكالية تهديد أمنه من جهة حدوده الجنوبية، وبواسطة مجموعة من الممارسات الاجتماعية والخطابات الأمنية الأوروبية أصبح جنوب المتوسط العدو الجديد/ والبديل بعد أفول العدو التقليدي، وأصبحت تهديدات الجنوب واقعا قائما.

تم رصد هذه التهديدات حسب وثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية لسنة 2003، التي أشارت إلى أنّ الهجرة غير الشرعية هي من ضمن التهديدات الرئيسية التي تواجه أوروبا(*)، وبناءً عليه أصبحت ظاهرة الهجرة قضية سياسية حاسمة في القرن 21م في أوروبا، وصنفت كإحدى المشاكل العليا التي تواجه أوروبا بإجماع 82% من أعضاء البرلمان الأوروبي، فقد تصدرت قمة الأجندة السياسية الأوروبية، وعدا عن أهميتها الجوهرية اعتبرت "إدارة الهجرة" كمسألة أمنية تحتاج عمليات تعاون وتنسيق على أكثر المستويات ومع أكثر الفواعل، وشكلت أهم جداول أعمال الحوار مع بلدان الضفة الجنوبية (دول المغرب العربي بالخصوص)، باعتبار أنه يمكن التخفيف من تداعياتها فقط من خلال العمل المشترك.

تطرح هذه الدراسة الإشكالية المحورية التالية: كيف تتعاطى المقاربة الأوروبية مع قضية الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسط؟

ولمحاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم معالجة النقاط التالية:

أولا: دول جنوب المتوسط: "كعدو جديد ومصدر لتهديدات أمنية جديدة".

(*) بالإضافة إلى: الإرهاب الدولي، أسلحة الدمار الشامل، فشل الدولة والجريمة المنظمة، لمعلومات أكثر عن الوثيقة أنظر:

"A Secure Europe in a Better World: European Security Strategy", Brussels, 12 December 2003,

www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/78367.pdf

<http://www.iss.europa.eu/uploads/media/solanae.pdf>

ثانيا: علاقة الهجرة غير الشرعية بمضامين الأمن الجديدة: "أمننة الهجرة ضمن الخطاب الأمني الأوروبي".

ثالثا: التبعات الأمنية للهجرة غير الشرعية: "مسار منطقة الساحل الإفريقي نحو شمال إفريقيا وأوروبا".

رابعا: الإستراتيجية الأمنية الأوروبية تجاه مسألة الهجرة غير الشرعية: "تشديد القيود وتضييق الحناق القانوني، المؤسسي والأمني".

أولا: دول جنوب المتوسط:

"كعدو جديد ومصدر لتهديدات أمنية جديدة"

بعد زوال الخطر الشيوعي الذي كان بمثابة البوصلة التي توجه العالم الغربي، وتضبط مساراته، وتضمن تماسكه اتجاه الآخر⁽¹⁾، كان العمل على خلق عدو جديد وهو دول الجنوب، حيث الحركات الإسلامية التي شكلت الهاجس الأمني المقلق للعالم الغربي. بالإضافة إلى مظاهر عدم الاستقرار السياسي، والتدهور الاقتصادي والنزاعات العرقية والطائفية التي تشكل في مجملها توليفة مشجعة لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تخشاها أوروبا أكثر من غيرها من التحديات الأخرى. هذا التصور للعدو الجديد تشاطرته ضفتي الأطلسي وتم تغذيته بكم هائل من الدراسات والبحوث الغربية عملت على تضخيم هذا الاتجاه الصراع الجديد وتصادم حضارته⁽²⁾. وبرزت في هذا الإطار أطروحتان: الأولى؛ أطروحة نهاية التاريخ "End of History" للمفكر "فرانسيس فوكوياما" (Francis Fukuyama)، والتي تؤكد أن الديمقراطية هي شكل التنظيم الاجتماعي الذي لا يمكن تجاوزه بعد انتصارها على الشيوعية. والثانية؛ هي أطروحة صدام الحضارات "Clash of Civilizations" لصاحبها "صاموئيل هنتنغتون" (Samuel Huntington)، التي عملت على تغيير صراع الإيديولوجيات الذي ميز فترة الحرب الباردة بصراع الحضارات والثقافات⁽³⁾.

على العموم، ينتمي تشخيص هنتنغتون إلى المعسكر التشاؤمي الذي يركز على الهوة بين مناطق "السلام والحرب"، وعلى الصدمات الناشئة بين القوى الكبرى في عهد متعدد الأقطاب من جهة أخرى، مع أنه يتميز

⁽¹⁾ مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، من أعمال الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، 29-30 أبريل 2008، ص.2.

⁽²⁾ ناظم الجاسور، "الأبعاد الجيوستراتيجية لحوار المتوسط"، شؤون الأوسط، العدد 106، 2002، ص.182.

⁽³⁾ مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006) ص.17.

بتركيزه على الحضارات بوصفها وحدة التحليل الأساسية⁽¹⁾، حيث يعتقد هنتنغتون أن الصراعات القادمة التي ستسيطر على العالم في السنوات المقبلة ستكون ذات طابع ثقافي، ويذهب إلى حد القول: "أن التناقضات بين الغرب ودول عديدة إسلامية وكونفوشيوسية، ستكون المصدر الرئيسي للنزاعات في المستقبل المباشر"⁽²⁾، أي - حسب - ستكون الحضارة الغربية مهددة في السنوات القادمة من قبل الحضارات الشرقية، وحضارات الشرق الأقصى. وهو بذلك يحاول بوضوح أمنة الإسلام وشرق آسيا واعتبارهم كمنافسين⁽³⁾.

وبالتالي، فقد برز توجه جديد لإحلال تحديد الإسلام محل تحديد الشيوعية، بتوظيف مسألة الهوية/الحضارة والتأكيد على أن الخطر المستقبلي سيكون القطيعة الثقافية بين الشمال والجنوب، بين الشرق والغرب، وبين المسيحية والإسلام⁽⁴⁾.

وفي محاولة لمناقشة أطروحة "صدام الحضارات" وتطبيقها على منطقة المتوسط، عقدت ندوة في فيفري 1996 ببرلين، تم التأكيد من خلالها على وجود دلائل توحى بأن المواجهات بين المجتمعات المطلة على ضفتي المتوسط لها خواص يمكن إرجاعها إلى صدام بين الحضارات المسيحية اليهودية في الشمال والإسلام في الجنوب والمأساة في البوسنة وكوسوفو بينت حدة هذا التناقض القائم والذي وصل إلى حد التصفية العرقية. كما أشار في هذا الصدد الفيلسوف برودال (F. Braudel) بطرحه لمصطلح "الحضارة" كخط موجه لفهم الواقع المتوسطي وحتى الدولي، حيث يرى أن منطقة المتوسط تتوفر على ثلاث مجموعات ثقافية حضارية تتدافع فيما بينها عبر التاريخ متجاوزة حدود الدول، وهي: الغرب، الإسلام، والعالم اليوناني، وهذه الثلاثية حسبته تشكل أعداء متكاملين⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ مارتن غريفشيس، تيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص.279.

⁽²⁾ Samuel Huntington, "The Clash of Civilizations", **Foreign Affairs**, vol.32, n°3, summer 1993, p.32.

⁽³⁾ Barry Buzan, "The War on Terrorism: as the new macro-Securitization?", **Oslo Workshop**, 2-4 February 2006, p.6.

⁽⁴⁾ مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص.30-31.

⁽⁵⁾ Daniel J. Grange, "la Méditerranée: berceau au frontière?", **Relations Internationales**, n°87, Automne 1996, Pp.247-248.

وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى تنامي الإحساس بالعداء والغيرة "Vulnerability" تجاه دول جنوب المتوسط، غذته إفرازات حرب الخليج الثانية، فقد كان لتنامي التيارات الإسلامية وقيام أنظمة إسلامية في الشرق الأوسط، دور في إعطاء مصداقية أكثر لأطروحة صدام الحضارات، واعتبار المتوسط مسرحاً لانتشارها، فدول الجنوب المنتمة إلى العالم الإسلامي تجد نفسها في مواجهة الغرب المسيحي، وهو ما يكرس مظاهر القطيعة وتعميق الهوة بين دول وشعوب الضفتين، مما يعقد سبل إيجاد أطر تعاونية وبناء الثقة.

ثانياً: علاقة الهجرة غير الشرعية بمضامين الأمن الجديدة:

"أمننة الهجرة ضمن الخطاب الأمني الأوروبي"

يعكس الخطاب الأمني الأوروبي حول المتوسط تحول الاهتمامات الأمنية الجديدة للإتحاد الأوروبي، وتبنيته لمقاربة موسعة تتعدى النظرة التقليدية لمفهوم الأمن، وأصبحت التهديدات التي هي عبارة عن "بناء ذهني" وتركيب لخطابات سياسية واجتماعية، الهدف منها الاستجابة للحاجيات الأمنية الأوروبية الجديدة بعد زوال التهديد الشيوعي، وضمان استمرارية المؤسسات الأمنية، وتبرير سياسات الأمننة في المنطقة المتوسطية، هذا من جهة. ومسألة الربط بين الأمن والهجرة، تقود إلى العلاقة بين الهجرة والتصادم الحضاري والأمن، خاصة بعد أطروحة هنتغتون المتعلقة بصدام الحضارات، حيث أصبحت العلاقة بين الغرب الذي يمثل المركز والجنوب الذي يمثل الأطراف على اتصال وثيق بمسألتي "الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة"، واعتبار أن الهجرة التي مصدرها الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للمركز، وذلك لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات الغربية⁽¹⁾، وهو ما يوحي بأن الأمر يتعلق بأمن الغرب فقط وهو المهدد الوحيد، أمّا أمن الجنوب فهو غير مُهدّد، ما يعكس الاختلاف في مدركات التهديد⁽²⁾ بين الشمال والجنوب، من جهة أخرى.

عليه، تعتبر الهجرة جنوب-شمال (سواء المغاربية أو الإفريقية منها) من أكبر الهواجس الأمنية التي تخيف الأوروبيين من ضياع هويتهم الثقافية، بسبب صعوبة إدماج المهاجرين⁽³⁾ (خاصة المسلمين)، ضف إلى ذلك

¹⁾ Barry, Buzan, "New Patterns of Global Security in the Twenty – First Century", Op.cit, Pp.447 – 448.

⁽²⁾ عبد النور بن عنتز، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا وحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005)، ص.32.

³⁾ RocioMéndez Aléman, "La Sécurité Méditerranéenne: l'OTAN est – elle la Solution?", Bourse de Recherche Individuelle de l'OTAN et du Conseil du Partenariat Euro-Atlantique. Bruxelles, 1998–2000, Pp, 26– 27.

المخاوف الأوروبية من عدم تطبيق سياسات جدية على مستوى دول الجنوب للحد من الظاهرة، ما يعني استمرار ضغط حركات الهجرة على مجتمعاتهم⁽¹⁾، لذلك أصبح عامل الهجرة محددًا أساسيًا في معادلة الأمن الأوروبي.

فحسب الإدراك الأوروبي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمثل ناقلاً أساسياً للمشاكل الاقتصادية، الديمغرافية السياسية والحضارية التي تعرفها مجتمعات جنوب المتوسط، وهو ما يعتبرونه تهديداً لبنائهم القيمي والحضاري واستقرارهم المجتمعي، إلى حدٍّ صارت فيه التفاعلات مع المهاجرين عاملاً مساعداً على تنمية عادات الخوف والعداء للأجانب⁽²⁾، وانتهاج سياسات (كمنع بناء المآذن، منع ارتداء الحجاب) باعتبارها صورياً دخيلة ومهددة للنموذج الحضاري الأوروبي.

وقد تمّ أمننة "Securitization" الهجرة باعتبارها رهانا آمناً خلال الثمانينيات عبر خطاب اجتماعي وسياسي، حيث أصبح ينظر للمهاجرين كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافياً، في حين أنها في السابق كانت تخضع لمعالجة اقتصادية، وكان ينظر للمهاجرين "كعمال مغتربين"⁽³⁾. وحسب "ديدي بيغو" (Didier Bigot)، فإن قوة صيغة المضمون الكلام تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة في مقولة: "الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا"، والتي تحولها بفضل قوة المفردات إلى مسألة أمنية يتم حلها بوسائل خاصة، وعليه يصبح مفهوم الأمن ليس موضوعياً بقدر ما هو عبارة عن صورة لواقع مهدد بحد ذاته⁽⁴⁾، وهو نفس ما ذهبت إليه الدراسات الأمنية الجديدة، حيث لاحظ رواد مدرسة كوبنهاغن "بوزان، وويفر" (B. Buzan & O. Waever) أنه ماعدا التهديد العسكري قليلة جداً هي التهديدات الموضوعية، ويقول "ويفر" أنه بإمكان القائمين على النظام توظيف مشكلة الأمن لأغراض معينة. حيث يتم جعل مسألة ما مشكلة أمنية لما تعتبرها النخب كذلك⁽⁵⁾، فيصبح التدّرع بمشكلة الأمن لخدمة مصالح شخصية وسياسية معينة. وتزامنت هذه الأمننة مع انتشار مفهوم الأمن المجتمعي

¹⁾ Michael Collyer, "Immigration, and Transit in the Maghreb: Externalization of EU Policy?", In: Yahia H. Zoubir and Haizaim Amirah-Fernández, **North Africa: Politics, Region and the Limits of Transformation**, (New York: Routledge, 2008), p.162.

²⁾ Rocio Méndez Aléman, op.cit, p.25.

³⁾ Dario Battistella, **Théories des relation internationales**, (Paris: Presses de Sciences Politiques, 2003), p.453.

⁴⁾ Didier Bigot, "L'immigration à la Croisée des Chemins Sécuritaire", **Revue Européenne des Migrations Internationales**, vol.14, n°1, 1998, p.33.

⁵⁾ عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.31.

واعتبار الهوية أحد مواضيع الأمن التي يجب حمايتها (من الهجرة خصوصا). ومع مرور الوقت، تكاد تختفي تماماً الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للهجرة، بسبب طغيان البعد الأمني والربط (على مستوى الخطاب ثم الممارسات) بين الهجرة والجريمة والإرهاب...

بالتالي، خلقت الهجرة غير الشرعية انشغالا أمنيا آخر هو "الأمن الثقافي" أو "أمن الهوية" في الدول المستقبلية للمهاجرين، هذا القلق ساهم في تسييس النقاش حول سياسة الهجرة في البلدان الأوروبية، ما دفع بهذه الأخيرة إلى تبني إستراتيجية إعلامية عمومية واسعة⁽¹⁾. وبصعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا واكتساحها قوة في الانتخابات مثل حزب الجبهة الوطنية في فرنسا، وحزب الحرية في النمسا، وحزب جيوييك في المجر، وحزب الحرية في هولندا، ربطت في خطاباتها بين الأمن والهجرة، وأقرت باستعصاء إمكانية تحقيق الموائمة والانسجام بين المهاجرين والقيم الأوروبية سواءً تعلق الأمر بأسلوب الحياة أو بنمط الثقافة السياسية السائدة، وتنزع نحو تصور المهاجرين كعدو للهوية والقيم الأوروبية المشتركة ولأمنها المجتمعي⁽²⁾.

ثالثا: التبعات الأمنية للهجرة غير الشرعية:

"مسار منطقة الساحل الإفريقي نحو شمال إفريقيا وأوروبا"

لقد تفاقمت التحديات الأمنية في المنطقة الرمادية التي تمتد بين شمال وغرب إفريقيا أكثر في السنوات الأخيرة بانتقالها نحو حوض المتوسط، خصوصا بعد تصاعد موجة الهجرة السرية بشكل رهيب عبر الصحراء الكبرى نحو دول شمال إفريقيا وأوروبا، وهو ما أعاد التذكير بالتحذيرات التي أطلقها "نادي روما" في بداية التسعينيات من القرن الماضي، حول زحف جماعي بالملايين نحو أوروبا، أو ما عبر عنها الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" آنذاك بقوله: "أن الأفارقة سيجتاحون العالم"، وربما هي تكهنات باتت تصدقها الأرقام الخيالية عن تزايد من يقطعون ضفة المتوسط أملا فيما يعتبرونه خلاصا من المشاكل المعقدة التي توجد في دولهم في إفريقيا⁽³⁾.

⁽¹⁾ عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 141.

⁽²⁾ K. Seray, "Securitization of Migration in Europe: The Obstacle in front of European Values", **The Journal of Turkish Weekly**, 11-11-2013, <http://www.turkishweekly.net/op-ed/2714/securitization-of-migration-in-europe-the-obstacle-in-front-of-european-values.htm>

⁽³⁾ طريف شاكر، "معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وامتداداتها"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 13، جوان 2016، ص. 11.

إذ تؤدي حالة اللا أمن الإنساني الناتجة عن الأزمات الداخلية، الحروب والصراعات المسلحة، المجاعات الأوبئة، الكوارث الطبيعية (التصحّر، الجفاف، الجراد...)، الفقر (450 مليون فقير في إفريقيا أي 45% من سكان القارة و30% من فقراء العالم⁽¹⁾)، الأمراض الفتاكة ونقص الرعاية في الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء بالإضافة إلى الممارسات السياسية القمعية والأزمات الاقتصادية المتتالية إلى حركات نزوح هائلة لآلاف المدنيين هرباً من كل تلك الظواهر ومن يؤر الاضطراب. وتأخذ هذه الحركات شكلين: داخلية وخارجية. فأما الأولى فتكون من مناطق البدو (المزارعين والمربين) إلى المدن⁽²⁾، وأما الثانية فتكون من الدول الإفريقية عموماً نحو شمال القارة سواء للاستقرار هناك أو للعبور نحو أوروبا.

تعتبر الهجرة من النوع الأخير، والتي تتم بطريقة سرية وغير شرعية، من أهم التهديدات القادمة من الدائرة الإفريقية، لأن سرية تلك الحركات تصعب جداً من مراقبتها وتحد من سيادة الدول المغاربية في التصدي لها بحكم طبيعتها عبر الوطنية. أكبر ما يغذي الهجرة الإفريقية غير الشرعية هو العجز عن إنتاج بيئة إفريقية داخلية قادرة على الاستجابة لتطلعات السكان "طبيعية (أمن وبقاء)، النفسية (الكرامة الإنسانية، الهوية) وخصوصاً مادية (الشغل، الكسب ودخل فردي أكبر)"⁽³⁾، ما يجعل الشباب منهم - على وجه الخصوص - يتطلعون إلى العيش في ظروف أحسن وهو ما يدفعهم للبحث عن أي سبيل للهجرة نحو أوروبا (قارة الحلم الأخير) لـ"البحث عن الحياة"⁽⁴⁾ حتى إن كلفهم ذلك حياتهم.

كما أن سقوط نظام "القذافي" أدى إلى نشوء أزمة دائمة فيما يتعلق بضبط المناطق الحدودية الشاسعة لليبيا. بعد أن باتت مساحات واسعة من الأراضي على طول الحدود الليبية البالغ طولها 4300 كلم، من نواح عدة غير مضبوطة وربما غير قابلة للضبط وخارج المراكز السكانية، ما صعب من السيطرة على الهجرة والتهريب الذين تدفقوا في سائر البلاد وخارجها نحو دول الجوار.

⁽¹⁾ حسب دراسة لجامعة أكسفورد البريطانية صدرت في جويلية 2010، أنظر: بشير مصيطفي، "قارة حاضرة... وهموم منسية"، الشروق اليومي (يومية جزائرية)، العدد 3009، 2010/07/29، ص.10.

⁽²⁾ Jean-Claude Barreau et Guillaume Bigot, op.cit, p.266.

⁽³⁾ Philippe Marchesin, op.cit, Pp.108-109.

⁽⁴⁾ Claire Escoffier, **Savoir transiter au féminin : transmigrations subsahariennes dans l'espace Maghrébin**, L'Année du Maghreb 2004, (Paris: CNRS édition, 2004), p.140.

ومثلت عودة من كان موجودا من الأفارقة في ليبيا، جزءا من الحراك السكاني الإجمالي الذي ميز منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، وهذا ما أكدته تقرير المنظمة الدولية للهجرة، والذي نشر في بداية 2011، والذي قدر عدد العائدين من ليبيا بحوالي 209030 شخص، توزعوا بين دولهم الأصلية؛ أي 95760 في النيجر، 82433 في التشاد، 11230 في مالي، 780 في موريتانيا مع إمكانية أن تتضاعف هذه الأرقام إذا تم احتساب حركات المهاجرين الأخرى غير المعلنة، ثم وأنه استنادا لإحصاءات أعدتها المفوضية الإنسانية للاتحاد الأوروبي** Echo تمثل فئة الشباب ما بين 20 و 40 سنة نسبة 95٪ من إجمالي العائدين لدول مالي، النيجر وتشاد، وهو ما يضيف عبئا إضافيا على دولهم الضعيفة لاستيعابهم وتوظيفهم⁽¹⁾.

على هذا النحو، ارتفعت وتيرة الهجرة السرية نحو 6363 شمال إفريقيا وأوروبا طوال سنوات التسعينيات من القرن الماضي، لتتوزع جنسيات المهاجرين الأفارقة إلى 40 جنسية مختلفة (2005)، فمثلا تمكنت الجزائر من إيقاف حوالي 6000 مهاجر سري بين سنوات 2002 و 2006، مقابل 150 مهاجر فقط بين سنوات 1990 و 2002.

وقد ردت منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنه في سنة 2004، حاول 120.000 مهاجر سري عبور المتوسط، بينهم 35000 من دول جنوب الصحراء، وهذا باستثناء المهاجرين غير الشرعيين عبر جزر الكناري الذين يقدرون بـ 100.000 سنويا، وتقدر الأمم المتحدة المعدل السنوي لأعداد المهاجرين السريين الطامحين لبلوغ الضفة الأوروبية من إفريقيا بحوالي 300.000 شخص سنويا، ينجح منهم حوالي 200.000، في حين تفشل 100.000 الأخرى في الوصول لمبتغاهما⁽²⁾.

لقد تعاضم الخطر الآتي من المهاجرين غير الشرعيين بعدما استفادت شبكات الجريمة المنظمة من يأسهم أو حتى "طموحهم إلى السلطة والثروة"⁽³⁾ لتستغلهم في تحقيق مآربها وأهدافها، فأصبح المهاجرون السريون ينتجون حيثما حلوا أو مروا أشكالاً مختلفة من الجرائم المنظمة من دعارة، تهريب، تجار في المخدرات والسلاح والبشر تزوير للوثائق الرسمية والأوراق النقدية وتبييض أموال. هذا فضلا عن الأمراض المستعصية والآفات الصحية المصاحبة لهم عموما، خاصة الخوف من انتقال وباء الإيدز المتفشى في إفريقيا (67٪ من حاملي فيروس HIV في

** Office humanitaire de la Communauté Européenne.

⁽¹⁾ ظريف شاكر، مرجع سبق ذكره، ص. 16.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص. 18.

⁽³⁾ Philippe Marchesin, op.cit, p.107.

العالم موجودون في إفريقيا وفق إحصائيات الأمم المتحدة لسنة 2007)⁽¹⁾ بفعل بناء شبكات الدعارة والتجارة الجنسية باستخدام المهاجرين السريين. كل هذا يضاف إليه التهديد للأمن المجتمعي وهويته بفعل الهجرة السرية لأن "تدفقات المهاجرين [...] تساهم في هدم بنية مجتمعاتهم الأصلية وإعادة تركيب المجتمعات المستقبلية لهم"⁽²⁾. ويمكن إسقاط هذا القول على حالة الجزائر لأن أغلبية المهاجرين القادمين إليها من إفريقيا يختلفون في أنماطهم الحضارية والثقافية وعاداتهم عن نمط المجتمع الجزائري وعاداته (وإن كان بعضهم مسلمون)، حتى وإن كان تأثيرهم ضعيفا في هذا الخصوص مقارنة بالتهديد الهوياتي القادم من الشمال.

ومما يزيد من الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على أمن الدول المغاربية عموما والجزائر خصوصا هو موقعها الاستراتيجي، إذ تعتبر نقطة عبور حيوية وممر أساسي (مثلا تمارست التي تعتبر نقطة تجمع وعبور حيوية بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين) للمهاجرين الآتين من التشاد، مالي، بوركينا فاسو، غانا، السنغال، غينيا، ليبيريا والكوت ديفوار سواء لإكمال الرحلة نحو الضفاف الجنوبية لأوروبا أو للاستقرار بصورة دائمة في المنطقة المغاربية. في هذا الخصوص، يقدر المهتمون بشؤون الهجرة السرية في المنطقة بأن هذه الظاهرة بدأت تتأرجح نحو تحول دول العبور لدول استقبال واستقرار نهائي، وأن عدد الأفارقة المهاجرين في المغرب العربي أكبر من عددهم في أوروبا وأنهم في تزايد مطرد، والسبب الرئيسي يعود إلى الفراغ القانوني في كيفية التعامل مع المهاجرين السريين وضعف التنسيق الإقليمي - سواء بين دول الاستقبال أو بين دول الاستقبال ودول المصدر - إلا بإيعاز أوروبي أو في حالة اندلاع أزمة بسبب المهاجرين، مثلما حصل بين الجزائر والمغرب بعدما اتهمت كل منهما الأخرى بالتقصير في حراسة الحدود المشتركة والتعاقس في إعادة المهاجرين من حيث جاؤوا.

واستفحل تهديد المهاجرين السريين بعدما تحولت الهجرة غير الشرعية إلى نشاط إجرامي على علاقة بشبكات إجرامية أخرى. فالمهاجر السري إذا انقطعت به الأسباب ولم يجد من وسيلة تضمن له العيش لا يتوانى إلى اللجوء إلى النشاطات المحظورة والموازية⁽³⁾ كتزوير جوازات السفر و الوثائق الرسمية، تزوير العملة، حيازة المخدرات، و التهريب... الخ، وما يحرضه أكثر على اللجوء إلى هذا السلوك أنه لا يخشى على نفسه شيئا لأنه غير

¹Lauren Ploch, "South Africa: current Issues and US relations", Congressional Research Service, January 2011, p.10.

²Philippe Marchesin, op.cit, p.109.

³ Ibid, p.107.

معروف بالنسبة لقوات الأمن في البلد الذي يقيم فيه. بيد أن أخطر ما يمكن أن يرقى إليه تهديد المهاجرين السريين هو تجنّدهم في الجماعات الإرهابية التي تسعى إلى استغلال أوضاعهم الصعبة التي يعانون منها لتنفيذ أعمالها الإجرامية.

رابعا: الإستراتيجية الأمنية الأوروبية تجاه مسألة الهجرة غير الشرعية:

"تشديد القيود وتضييق الخناق القانوني، المؤسسي والأمني"

شهدت سياسات الدول الأوروبية تجاه القادمين إليها تحديدا في القواعد والسياسات، حيث استقرت على ضبط المجال أمام الوافدين، وتضييق الخناق وفقاً لأطر قانونية ومؤسسية، في ظل الإجراءات المعقدة من أجل الحفاظ على الهوية والدولة القومية، ومخاوف الإرهاب، ما أحدث انقساماً ومواقف متباينة على مستوى القارة الأوروبية، ووضعها أمام اختبار حقيقي لثلاثية الأمن، الهوية والقيم الإنسانية.

عرف مسار التعامل الأوروبي مع قضية الهجرة غير الشرعية مراحل مختلفة بدءاً بفتح أبوابها على مصراعيها أمام الهجرة واللجوء خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، نظرا للحاجة إلى إعادة إعمار القارة، لكن المرحلة الثانية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال التهديد الشيوعي اصطبغت بإتباع سياسات مغلقة وأكثر تشدداً، ووضع ضوابط أكثر حدة أمام هذه الظاهرة.

منذ استفحال هواجس الاتحاد الأوروبي الأمنية بعد الهجمات 11 سبتمبر 2001، أصبحت مقارنة الاتحاد الأوروبي تميل نحو تشديد القيود على تدفقات الهجرة وحركة انتقال الأشخاص نحوه، وهو مسار بدأ في الأصل مع معاهدة أمستردام في ماي 1999، حيث لأول مرة خولت مفوضية الاتحاد صلاحية سن تشريعات فيما يتعلق بالهجرة واللجوء، ثم الإجراءات التي تم اتخاذها منذ جانفي 2005 حين أصبحت كل دول الاتحاد مطالبة بالتعامل مع مسألتي الهجرة واللجوء وفق قانون موحد تصبح تشريعاته نافذة في حال تم التصويت عليها بالأغلبية المؤهلة⁽¹⁾.

⁽¹⁾ حسام حمزة، "المقاربة الأمنية الأوروبية للهجرة ليست الحل"، جريدة الشعب، 05 ماي 2015،

أصبح الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، ودول المغرب العربي على وجه التحديد، يلح على سياسات أمنية للهجرة وتحميل دول المصدر مسؤولية المهاجرين قبل أن يصلوا إلى أوروبا، وهذا ما تؤكد نصوص اتفاقات الشراكة الموقعة مع دول الضفة الجنوبية في إطار مسار برشلونة بما فيها الاتفاق مع الجزائر، وبعد أن وجدت أوروبا نفسها وهي تواجه تدفقات هجرية هائلة (247000 مهاجر غير شرعي دخل إلى أوروبا سنة 2014، مقابل 100000 سنة 2013 وفق إحصائيات وكالة فرونتكس "FRONTEX"، ومع احتمال تسلي إرهابيين إلى حدودها ضمن قوافل المهاجرين، وجدت نفسها أمام حتمية مواجهة هذه الظاهرة مواجهة حازمة لأن الأمر أصبح تهديداً لأمنها أكثر منه مسألة إنسانية (1).

وقد استحدثت الإستراتيجية الأمنية للدول الأوروبية مجموعة من الأدوات الأمنية لمحاربة الهجرة السرية والحد منها (مثلاً محاولة اعتراض القوارب وإجبارها على العودة من مكان قدومها)، حيث تستثمر مبالغ مالية كبيرة في أنظمة المراقبة الإلكترونية لحماية الحدود، وفي استحداث مؤسسات مهمتها مراقبة الحدود وحمايتها، وأهمها وكالة "فرنكس" التي أنشئت في 2004، ومقرها وارسو. وكذا إطلاق عمليات ظرفية لمراقبة وحماية الشواطئ الأوروبية وحمايتها في حالة الطوارئ، منها: تفعيل آلية جديدة تسمى "راييت" (فرق التدخل السريع على الحدود)، التي تم نشرها أول مرة في اليونان في 2010؛ عملية "هيرا" (جزر الكناري والساحل الغربي لإفريقيا)، عملية "هرماس" (غرب المتوسط)؛ عملية "تريتون"، فضلاً عن عمليات وطنية بحتة مثل عملية "ماري نستروم" (2) التي أطلقتها إيطاليا في 2012، وقد سمحت هذه العملية بإنقاذ آلاف من المهاجرين السريين من الغرق (3).

كما عملت الإستراتيجية الأوروبية على إيجاد ما يمكن تسميته مناطق عازلة بين الحدود الجغرافية-المؤسسية للاتحاد الأوروبي وحدوده الأمنية، برسم هذه الأخيرة بعيداً عن الأولى، وذلك من خلال "المنافسة الأمنية" التي تقوم بها دول جنوب المتوسط لحساب أوروبا (اتحاداً ودولاً أعضاء)، والهدف نقل محاربة الهجرة من حدود الاتحاد إلى داخل تراب دول جنوب المتوسط، وبالتحديد إلى حدودها الجنوبية (الصحراوية-الساحلية)، وذلك

(1) نفس المرجع.

(2) بمعنى "بحرنا"، وهو الاسم اللاتيني الذي أطلقه الرومان على المتوسط.

(3) عبد النور بن غنتر، "الإستراتيجية الأوروبية لمحاربة الهجرة"، 3 ماي 2015، على الموقع:

بتحويلها إلى نقاط مراقبة وتفتيش عن بعد بعيداً عن دول الاتحاد. ومن بين أبرز تعبيرات هذه المناولة الأمنية فتح دول مغربية مراكز إيواء للمهاجرين الأفارقة على أراضيها بأموالها الخاصة، وأحياناً بتمويل أوروبي⁽¹⁾.

من جهة أخرى، تعتمد أوروبا إلى الضغط على الشركاء المتوسطيين سيما دول المغرب العربي لإبرام اتفاقات حول ترحيل المهاجرين، والغرض هو جعل دول جنوب المتوسط تحل محل أوروبا في تحمل أعباء الهجرة السرية الإفريقية. فعلى الدول المغربية تغيير تشريعاتها الوطنية لتتماشى والتشريعات الأوروبية في هذا المجال، بمعنى تصدير النموذج الأوروبي لأمننة الهجرة وتجريمها. وهو ما حدث فعلاً، فقد عدلت الدول المغربية (المغرب في 2003، تونس وليبيا في 2004، الجزائر في 2008 و 2009) تشريعاتها نزولاً عند رغبة أوروبا وخدمة لمآرب سياسية محلية أيضاً (فقد أصبحت الهجرة السرية هما مغاربياً أيضاً، كما أن أمننة الهجرة وتجريمها يتوافقان والمنظومة التسلطية القائمة في هذه الدول)، حيث جرمت الهجرة الوافدة والمغادرة⁽²⁾.

بالنسبة لملف الهجرة غير الشرعية فقد غلب على سياسات الهجرة الأوروبية الطابع الأمني، بمعنى التركيز على البعد الأمني في إدارة هذا الملف، من خلال مجموعات من السياسات، ركزت من خلالها الدول الأوروبية على التعاون مع دول جنوب المتوسط التي تعتبر مصدراً وممرًا للمهاجرين لتشديد الرقابة على حدودها ومنع تدفق موجات الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تعقب شبكات التهريب، واستقبال المهاجرين الذين تتم إعادتهم مرة أخرى في مراكز الاحتجاز، حيث يتعرضون لأصناف متعددة من التعذيب وإساءة المعاملة والمعيشة في ظروف غير إنسانية.

إن تعامل الدول الأوروبية مع قضية الهجرة يجعلها تفضل "الاستقرار التسلطي" على الاستقرار الديمقراطي، بمعنى التعامل مع أنظمة تسلطية وحتى حمايتها ما دامت تقوم بالمناولة الأمنية لحساب الاتحاد الأوروبي وتحارب الهجرة على أراضيها، سعيًا إلى منع المهاجرين المغاربة وخصوصاً الأفارقة من عبور المتوسط، وهنا مكمن التناقض فأوروبا تنادي بالديمقراطية وحقوق الإنسان، لكنها تتعامل مع أنظمة لا تعترف بهذه المبادئ، وهي "ترغب" في

⁽¹⁾ نفس المرجع.

⁽²⁾ عبد النور بن عنتر، "الإستراتيجية الأوروبية لمحاربة الهجرة"، مرجع سبق ذكره.

تغيير أنظمة (عبر ديمقراطيتها) هي في الأصل بحاجة إليها لصيانة أمنها (مخاربة الهجرة). والنتيجة تفضيل أوروبا في النهاية الأنظمة التسلطية نظراً لاعتباراتها المصلحية وإن تعارضت مع المعايير الأخلاقية⁽¹⁾.

خاتمة:

تأسيساً على ما سبق نستنتج ما يلي:

قضية الهجرة التي كانت خلال عقود تعالج في أوروبا على أنها مسألة اجتماعية-اقتصادية، بدأت تتحول مع مطلع العقد الأخير من القرن الماضي تدريجياً إلى مسألة أمنية بكل المقاييس، حيث أصبحت أمنة الهجرة أحد الجوانب الأساسية للعقيدة الأمنية الأوروبية. وقد تمكنت أوروبا من تصدير فكرة تجريم وأمنة الهجرة إلى المنطقة وبما أنها ديمقراطية فإن المعالجة الأمنية تكون بالضرورة على حساب الحريات الفردية والأبعاد الإنسانية، إذ شددت الأنظمة التسلطية تشريعاتها في مجال الهجرة بتجريم الهجرة غير الشرعية الوافدة والمغادرة، وفتحت مراكز إيواء للمهاجرين السريين على أراضيها رضوخاً لإرادة دول الاتحاد الأوروبي في إطار مناولة أمنية لحساب الأخير وأصبحت تتحرك لمحاربة الهجرة وفق مصالح الغير وليس على أساس مصالح بلدانها.

فالأوروبيون أصبحوا ينظرون إلى الهجرة كتهديد ينجح إلى التفاقم ما لم يتم رده، لأنه مرتبط بظاهرة أخرى هي "انتشار الإسلام" في أوروبا التي تعد إحدى أكبر حالات الهوس التي يعيشها الغرب والعالم الأوروبي لذا أصبحت أوروبا تميل نحو الحلول المباشرة الردعية والأمنية، كما يدل عليه على سبيل المثال دعم النظام الأوروبي لمراقبة الحدود المعروف بـ "الأوروسور" EURO SUR، وهي مراكز وطنية للتنسيق في كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بغرض تبادل المعلومات حول الهجرة غير الشرعية مع باقي الدول، فضلاً عن التركيز على إجراءات الطرد وإعادة الرعايا إلى موطنهم الأصلي في تعاملها مع قضية الهجرة.

يبرز المسار العام للتعاطي الأوروبي مع قضية الهجرة أن سياسات دول الجنوب وخصوصاً دول المغرب العربي نحت منحى التكيف مع الاستحقاقات الخارجية ومحاوله فرض الحد الأدنى من المطالب التنموية لكن تحت ضغط الهاجس الأمني، مما جعل البعض يعتبر أن أوروبا لا تعالج مشكلة الهجرة في جذورها بقدر ما تحول دول الحوار إلى

⁽¹⁾ نفس المرجع.

مراكز اعتقال وإيقاف مسبق للتدفق القادم من إفريقيا على وجه التحديد، وهو ما يمثل تحديا لدول الجنوب يقتضي منها بلورة بدائل مضادة لما هو مطروح والسعي لضمان تبنيتها من طرف الدول الأوروبية.

هناك أيضا جنوح أوروبي نحو الحل "الأمني" على حساب الحل "الإنساني والتنموي" وهو تهرب من المسؤولية، وتعارض مع حق اللجوء المكفول قانونيا. فسياسات الدول الأوروبية وشركاتها التي تستنزف مقدرات القارة الإفريقية دون أن يستفيد منها الأفارقة، هي بكل تأكيد سبب من أسباب تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وإن الحلول الأمنية لن تقضي على جذور الظاهرة ما لم تواكبها شراكات فعلية ومساعدات اقتصادية لدول المصدر والممر تساهم في تنمية هذه الدول وتهيئة الظروف المناسبة للأفراد للبقاء وتكبح رغبتهم في الهجرة.

وفي المحصلة، قد يكون مفيدا أكثر لبلدان الاتحاد الأوروبي أن تتبنى مخططا أكثر شمولية للتعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فالحل لها يكمن في تنمية اقتصادية وسياسية، حيث أن الإنسان المعزز المكرم في بلده الذي تتوفر له شروط العيش الكريم لا ينجح إلى الهجرة. وبالتالي، فإن معالجة مشكلة الهجرة لن تكون فعالة ما لم تتعرض للأسباب الحقيقية التي تدفع الناس لركوب مخاطرها، ولذا، فإن الحل هو مساعدة البلدان التي تعد مصدرا ومسارا للهجرة غير الشرعية على توفير الاستقرار السياسي والأمني، والخروج من خانة الفقر المدقع، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير فرص عمل وغيرها من مقومات الحياة الكريمة. فليس هناك هجرة شرعية وأخرى غير شرعية، لأن التنقل هربا من الفقر هو أمر شرعي. لكن عملا من هذا النوع لا يتحقق إلا عبر جهود كبيرة وآماد طويلة، سيما أنه يفترض استثمارات، ومساعدات، ووضع حد للفساد وللحكومات. والواضح أن أوروبا المتأزمة اقتصاديا تفضل حلولاً عسكرية وأمنية تراها أقل تكلفة وأسرع "إنتاجية"، وأكثر تلبية لما يريده الرأي العام في هذه البلدان، سيما في ظل تزايد ظاهرة العداء للأجانب وللإسلام.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- 1- بخوش، مصطفى، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
- 2- بخوش، مصطفى، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، من أعمال الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008.
- 3 - بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005.
- 4- بن عنتر، عبد النور، "الاستراتيجية الأوروبية لمحاربة الهجرة"، 3 ماي 2015، على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/5/2/>
- 5- الجاسور، ناظم، "الأبعاد الجيوسياسية لحوار المتوسط"، شؤون الأوسط، العدد 106، 2002.
- 6- حسام حمزة، "المقاربة الأمنية الأوروبية للهجرة ليست الحل"، جريدة الشعب، 50 ماي 2015، <https://www.djazairiss.com/echchaab/47129>
- 7- شاكر، ظريف، "معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وامتداداتها"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 13، جوان 2016.
- 8- غريفيثس، مارتين، وأوكالاها، تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

باللغة الأجنبية:

- 1-Aléman RocioMéndez, "La Sécurité Méditerranéenne: l'OTAN est – elle la Solution?", Bourse de Recherche Individuelle de l'OTAN et du Conseil du Partenariat Euro-Atlantique. Bruxelles, 1998-2000.
- 2- Battistella Dario, **Théories des relations Internationales**, Paris: Presses de Sciences Politiques, 2003.
- 3-Bigot Didier, "L'immigration à la Croisée des Chemins Sécuritaire", **Revue Européenne des Migrations Internationales**, vol.14, n°1, 1998.
- 4-Grange Daniel J ., "la Méditerranée: berceau au frontière ?", *Relations Internationales*, n°87, Automne 1996.
- 5-Buzan Barry, "The War on Terrorism: as the new macro-Securitization?", **Oslo Workshop**, 2-4 February 2006.
- 6-Buzan, Barry, "New Patterns of Global Security in the Twenty– First Century", **International Affairs**, vol.67, n° 3, 1991.

7-Collyer Michael, "Immigration, and Transit in the Maghreb: Externalization of EU Policy?", In: Yahia H. Zoubir and Haizaim Amirah-Fernández, **North Africa: Politics, Region and the Limits of Transformation**, New York: Routledge, 2008.

8-Huntington Samuel, "The Clash of Civilizations", **Foreign Affairs**, vol.32, n°3, summer 1993.

9- Seray, K., "Securitization of Migration in Europe: The Obstacle in front of European Values", **The Journal of Turkish Weekly**, 11-11-2013,

<http://www.turkishweekly.net/op-ed/2714/securitization-ofmigration-in-europe-the-obstacle-in-front-of-european-values.htm>

10-Ploch, Lauren, "South Africa: current Issues and US relations", Congressional Research Service, January 2011.

<https://fas.org/sgp/crs/row/RL31697.pdf>

11-Zoubir, Yahia H. and Amirah-Fernández, Haizaim, **North Africa: Politics, Region and the Limits of Transformation**, New York: Routledge, 2008.